الأمم المتحدة

A/74/346

الجمعية العامة

Distr.: General
6 September 2019
Arabic
Original: Spanish

**الدورة الرابعة والسبعون**

البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان**

# مذكرة شفوية مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة وتغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى أن جمهورية فنزويلا البوليفارية قررت أن تترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ في الانتخابات المزمع إجراؤها في نيويورك في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

وفي هذا الصدد، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة أن تحيل، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١، التعهدات والالتزامات الطوعية التي تعهدت بها حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق)، وتلتمس من مكتب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة لتعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

* A/74/150.

19-15311 (A)  160919  170919

الرجاء إعادة استعمال الورق

**مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة**

# ترشُّح جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

## التعهدات والالتزامات الطوعية المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

### مقدمة

١ - إن جمهورية فنزويلا البوليفارية دولة ديمقراطية واجتماعية تقوم على أساس القانون والعدالة. ويمثل دستورها السياسي ابتكارا حديثا وقد تم الاعتراف به بوصفه أحد الدساتير الأكثر تقدما في العالم. ويوفر الدستور الفنزويلي ضمانات كاملة لحقوق الإنسان. وقامت الدولة، من خلال ديمقراطيتها التشاركية والاستباقية التي تشجع على تبادل الأفكار التعددية على نطاق واسع، بتنفيذ سياسات تهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك إلى ممارسة الحقوق المدنية والسياسية. وهكذا فإن الدولة تسعى، من خلال قوانينها المحلية وإجراءاتها العملية، إلى كفالة فهم واحترام وتشجيع مبدأ أن حقوق الإنسان عالمية ومترابطة ومتشابكة وغير قابلة للتجزئة.

٢ - وترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بإنشاء مجلس حقوق الإنسان وبإدراج آلية الاستعراض الدوري الشامل في ممارساته المؤسسية المبتكرة. وقد خضعت الدولة للاستعراض في إطار تلك الآلية خلال أول دورتين للآلية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وذلك في إطار عملية شاملة وتعددية ومتواصلة.

٣ - وفي فنزويلا، كان الاستعراض الدوري الشامل ولا يزال يندرج ضمن جهود يُضطلع بها على مستوى القاعدة الشعبية لوضع حقوق الإنسان في مركزها الملائم. وأصبح الاستعراض يشكل عنصرا مشتركا من عناصر السياسة العامة ووسيلة تقييم ورصد مستمرَّين يستخدمها السكان وتمكنهم من ضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيزها وإعمالها.

٤ - وقد تم تشكيل فريق عامل داخل المؤسسات وبينها، يضم ممثلين عن جميع الهيئات الحكومية، من أجل صياغة التقريرين الوطنيين الأول والثاني اللذين أُعدا في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتطلبت عملية الاستعراض الدوري الشامل إجراء مشاورات اجتماعية مكثّفة أفضت إلى إنشاء وكالات وطنية دائمة للتدريب في مجال حقوق الإنسان، وقد تمت هذه المبادرة بمشاركة منظمات المجتمع المدني والمجالس الشعبية المحلية والمنظمات غير الحكومية. وأدى ذلك بدوره إلى إنشاء البوابة الإلكترونية www.epuvenezuela.gob.ve التي توفر معلومات شفافة عن حقوق الإنسان في فنزويلا. وتتيح هذه البوابة إمكانية الاطلاع على تقارير الاستعراض الدوري الشامل للبلد وعلى مختلف التقارير الدورية المقدّمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان في إطار المعاهدات التي تكون فنزويلا طرفا فيها.

٥ - وقد أحرزت جمهورية فنزويلا البوليفارية تقدما كبيرا في مجال التنمية ومستوى المعيشة؛ وخلال الأعوام التسعة عشر الماضية، انخفضت معدلات الفقر وعدم المساواة في البلد. ويقوم تنفيذ السياسات

العامة الهادفة إلى القضاء على الفقر على مبادئ العالمية وحرية الوصول والمساواة والشمول والتضامن والإنصاف والعدالة الاجتماعية. وتعكس البرامج العامة بوضوح تلك المبادئ لحرصها على حفظ كرامة الفتيات والفتيان والمراهقين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وغيرهم من الفئات المستضعفة من السكان.

٦ - وفي هذا السياق، يندرج عمل الحكومة الفنزويلية في إطار الاتجاه الدولي المتمثل في ضمان الاعتراف الدستوري بحقوق الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي باعتبارها حقوقا محددة وأصلية، وذلك في إطار مراعاة طبيعة مجتمعنا المتعدد الأعراق والثقافات واللغات. وإضافة إلى ذلك، وُضع نظام يكفل فعلا حماية الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي. ويعترف هذا النظام بمساهمتهم، باعتبارهم فنزويليين من الشعوب الأصلية وفنزويليين منحدرين من أصل أفريقي، في تشكيل هويتنا ويقدرها، وكذلك بمساهمات مؤسساتهم الاجتماعية الأساسية. وتكمّل هذا النظام آليات للمشاركة السياسية على جميع المستويات تضمن تمثيل الشعوب الأصلية بشكل دائم، بما في ذلك في جميع الهيئات البرلمانية والتشريعية القائمة في البلد.

٧ - وتجدر الإشارة أيضا إلى أن مستوى عدم المساواة في توزيع الثروات في جمهورية فنزويلا البوليفارية أدنى من أي بلد آخر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٧، بلغ معامل جيني ٠,٣٨١ في البلد حسب أرقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبلغ مؤشر التنمية البشرية ٠,٧٦ في المائة حيث ارتفع مستواه من متوسط إلى مرتفع في أقل من ١٥ عاما. ويجري التقدم بخطوات كبيرة نحو تحقيق الإنصاف والمساواة، ونحو تحقيق ما وصفه محرّرنا سيمون بوليفار قبل حوالي ٢٠٠ عام بـ ''قمة سعادة'' شعبنا. كما تم تعزيز ممارسة الحقوق المدنية، مثل الحق في التصويت. ومنذ عام ١٩٩٩، بلغ مجموع العمليات الانتخابية التي أجريت ٢٥ عملية وفّرت ضمانات كاملة للمواطنين الذين مارسوا باستمرار حقهم جميعا في التصويت الحر والمباشر والسري. وقد شاركت الأطراف السياسية الفاعلة المعنية في تلك العمليات، التي خضعت لعمليات تدقيق للتأكد من شفافية الانتخابات.

٨ - وعلاوة على ذلك، حصل ٩ من أصل ١٠ سكان من كبار السن في فنزويلا على معاشات في عام ٢٠١٩. وحتى أيار/مايو ٢٠١٨، فاق عدد المسنين الذين يحصلون على معاش تقاعدي يعادل الحد الأدنى للأجور ٤ ملايين شخص، في حين كان عدد الأشخاص الذين يتلقون معاشا تقاعديا في عام ١٩٩٨ يبلغ بالكاد ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وتمثل نسبة الاستثمارات الاجتماعية ٧٣ في المائة من الميزانية الوطنية. وأنشئت أربعة وثلاثون جامعة، وتحقق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع في عام ٢٠١٨.

٩ - وتمكنت فنزويلا، بوصفها دولة عضوة في مجلس حقوق الإنسان حتى عام ٢٠١٨، من الاضطلاع بدور قيادي وفعال في التعزيز المؤسسي لتلك الهيئة، بتقديم مقترحات تهدف إلى تعزيز المجلس ليشكل منبرا للحوار الحقيقي والتعاون النزيه والشفاف، مما يتيح تفادي التطبيق السياسي الانتقائي والمتحيز الناجم عن ازدواجية المعايير والعوامل الذاتية التي أدت إلى إلغاء لجنة حقوق الإنسان. فقد استُخدمت تلك اللجنة أساسا لاتخاذ إجراءات تقف وراءها دوافع سياسية ضد بلدان كانت تدافع عن سيادتها وحقها في تقرير المصير وتبذل جهودا جادة لكفالة ضمان التمتع بجميع حقوق الإنسان وتعزيز هذه الحقوق واحترامها وإعمالها، بما في ذلك حقوق الشعوب المتصلة بالتضامن الدولي والسلام والتنمية في سياق تطلعاتها المشروعة لتحقيق نظام دولي ديمقراطي وعادل فِعلاً.

١٠ - وتعتبر فنزويلا أن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهي مستعدة لإجراء حوار حقيقي وبنّاء مع المقررين الخاصين والخبراء المستقلين والممثلين الخاصين والأفرقة العاملة والمكلّفين بالإجراءات الخاصة المواضيعية الذين يتقيدون بمبادئ الحياد والموضوعية بدلا من ممارسة الإكراه أو العمل خارج نطاق الولايات التي تكلّفهم الدول بها. وتشيد فنزويلا بالعمل الممتاز الذي يقومون به وبالجهود التعاونية التي يبذلونها من أجل المساعدة على تجاوز أوجه القصور أو الأوضاع الصعبة المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، مع إيلاء أقصى قدر من الاحترام لسيادة الدول واستقلالها.

١١ - وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية فنزويلا البوليفارية طرف في معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مما يبرهن على التزامها الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفنزويلا طرف في العديد من الصكوك ومنها ما يلي:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- اتفاقية حقوق الطفل
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

١٢ - وساهمت فنزويلا أيضا في الاعتراف بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير المصير. وتناضل فنزويلا من أجل القضاء على خطر نشوب الحروب والتهديد باستخدام القوة، وهي ترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

١٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، قام رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، نيكولاس مادورو موروس، بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان بهدف تعزيز السياسات العامة ليشكل المركز دعامة موحّدة لأنشطة الدولة الفنزويلية في مجال حقوق الإنسان. وقد أنشئ المجلس لتنسيق عمل الإطار المؤسسي الواسع القائم من أجل ضمان حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها وإعمالها، ومن أجل دعم وتشجيع السياسات الحكومية الرامية إلى ضمان تمتع جميع مَن يعيشون داخل الولاية القضائية للدولة بالحرية في ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهم، مع التركيز بشكل خاص على أكثر الفئات ضعفا والفئات الاجتماعية الأكثر عرضة للخطر. وأنشئ المجلس أيضا لإضفاء طابع منهجي على التقدم المحرز، ورصد الامتثال للالتزامات الوطنية والدولية، والكشف عن التحديات بسرعة، والتشجيع على بذل الجهود اللازمة لتعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٤ - وفي إطار توطيد المؤسسات المكلّفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، عرض المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٥ أول خطة وطنية لحقوق الإنسان كانت تهدف أساسا لتوفير الظروف الهيكلية الملائمة لزيادة احترام حقوق الإنسان الخاصة بجميع الأشخاص الذين يعيشون داخل الولاية القضائية للدولة وضمان تمتعهم بها بشكل تدريجي. وتهدف الخطة أيضا إلى بلوغ قمة السعادة الاجتماعية وحُسن العيش (buen vivir). ولتحقيق هذه الأهداف، وضعت الخطة مجموعة من الإجراءات البرنامجية التي تركز على خمس ركائز هيكلية: '١' بناء ثقافة تحرّرية لحقوق الإنسان؛ '٢' وتعزيز الإطار المؤسسي لكفالة تمتع الجميع بحقوقهم؛ '٣' وتمكين الشعب من الاضطلاع بدور قيادي في ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان؛ '٤' وتوطيد العلاقات مع الهيئات والنظم الدولية لحقوق الإنسان من خلال رؤية تحويلية؛ '٥' وتعزيز النهج القائم على حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والإجراءات التي تتخذها الدولة.

١٥ - وتتشرف جمهورية فنزويلا البوليفارية، التزامًا منها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالنظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بأن تعرض تعهداتها والتزاماتها الطوعية المتعلقة بترشُّحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، عملا بالأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠. وتتواءم تعهدات والتزامات جمهورية فنزويلا البوليفارية مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي دولة طرف فيها ومع خطتها الوطنية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٥.

## على الصعيد الوطني

- بناء مجتمع يقوم على المساواة والعدل ويكفل الحماية الاجتماعية للشعب الفنزويلي.
- توفير وكفالة استمرار توفير استحقاقات الضمان الاجتماعي الأساسي للجميع بمن في ذلك المسنون والباقون على قيد الحياة والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من البطالة أو من فقدان فرص عملهم.
- مواصلة تعزيز نظم الحماية الاجتماعية التي تقيمها الدولة لكفالة تقديم المساعدة وتوفير الخدمات الأساسية في أوانها.
- تعزيز شبكة المبتكرين وأخصائيي التكنولوجيا، وتنمية الأعمال التجارية، بهدف توفير الإمدادات والمعدات التي تحسن مستوى معيشة الفئات المستضعفة من السكان.

- مواصلة ضمان قدرة الفنزويليين على التمتع بحق الإنسان في الهوية، سواء كان ذلك داخل البلد أو خارجه.
- إقامة مواقع لتبادل المعلومات والتدريب والتوعية فيما يتعلق بالممارسات التي تساعد على تحقيق التوازن بين العمل والحياة.
- مواصلة الدعوة إلى الاعتراف بالحصول على المياه الآمنة باعتباره حقا من حقوق الإنسان على جميع المستويات.
- تعزيز المنظومة الوطنية للبعثات الاشتراكية والبعثات السامية التي أسسها هوغو تشافيس باعتبارها مجموعة متكاملة من السياسات والبرامج الرامية إلى إعمال الحقوق والضمانات التي توفرها الدولة الاجتماعية القائمة على أساس القانون والعدالة والتي تتيح منبرا لتنظيم وتنسيق وإدارة السياسات الاجتماعية على مختلف المستويات الإقليمية في البلد، من أجل تعزيز كفاءة وفعالية السياسات الاجتماعية التي كرستها الثورة البوليفارية.
- تعزيز تنظيم وتعبئة الشعب من أجل إنشاء نظام جديد للقيم والمبادئ والممارسات يكون متسقا مع الأخلاقيات الاشتراكية الجديدة بهدف منع العنف بمختلف أشكاله، بما في ذلك الجنح والجرائم والحوادث؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية؛ وضمان حقوق الإنسان؛ واتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الطوارئ والكوارث، وضمان التعافي والتشييد وشغل واستخدام الأماكن العامة من أجل التعايش في ظل التضامن وللأغراض الترفيهية.
- مواصلة تعزيز التعبئة المتعلقة بحقوق الإنسان في المدارس والجامعات.
- مواصلة إحراز تقدم نحو تحويل نظام السجون والإصلاحيات للتأكد من أن هذا النظام يحترم حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم ويعزز فرص إدماجهم كعناصر منتجة في المجتمع.
- المساهمة في إنشاء نظام بديل لحقوق الإنسان يحمي الأفراد والشعوب بدلا من استغلاله كأداة يمكن تكييفها وفقا للمصالح الإمبريالية المسيَّسَة إلى حد كبير.
- إنشاء منتديات للحوار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بدور البعثات والبعثات السامية والرؤية الاشتراكية للمجتمع في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بشكل شامل.
- مواصلة توطيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه الهيئة المسؤولة عن تصميم وصياغة السياسات العامة لحقوق الإنسان والتخطيط لها وهيكلتها، وتنسيق مشاركة هيئات ووكالات الخدمة المدنية الوطنية والأعمال التجارية والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.
- مواصلة تعزيز المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتمكينه من معالجة بفعالية وبأسرع وقت ممكن الادعاءات المحتملة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تقدمها، في جملة أمور، الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، ولتمكينه من التنسيق مع هيئات ووكالات الخدمة المدنية الوطنية فيما يتعلق بالمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات والأهداف المنشودة في مجال حقوق الإنسان، بغية تعزيز العناصر اللازمة لتوفير حُسن العيش (buen vivir) للسكان.

**على الصعيد الدولي**

- التعاون مع الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وإجراءاته الخاصة وآليات النظام العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وجمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بتعزيز التعاون، وخاصة مع المجلس، من أجل تعزيز دور المجلس بوصفه هيئة تتسم بالشفافية والكفاءة والموضوعية وتظل وفية لمبادئ حقوق الإنسان الحقيقية التي تشكل ركيزة المساهمات في تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وتتعهد فنزويلا أيضا بتوسيع نطاق إمكانية وصول مقرِّري الأمم المتحدة الخاصّين وخبرائها المستقلين.

- المساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، من خلال توفير الموارد البشرية والدعم التقني والمالي.

- التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في فنزويلا ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- مواصلة الاشتراك في تقديم المساعدات والمشورة التقنية المقدَّمة من مكتب الأمم المتحدة في فنزويلا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي إطار اتفاق بشأن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، يجري حاليا تنفيذ مشروع لبناء مؤسسات حقوق الإنسان يركز في الأجل المتوسط على إقامة نظام شامل لإعداد تقارير محددة في أوانها وبدون انقطاع.

- رصد الالتزامات المتعهد بها في إطار هيئات المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، استنادا إلى التوصيات التي قُدمت إلى فنزويلا أثناء الاستعراض الدوري الشامل الثاني الذي خضعت له في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وفي إطار التحضير للدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل التي ستجري في عام ٢٠٢٠.

- مواصلة الوفاء بالتزاماتها بموجب العهود والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا سياق، وضعت دولة فنزويلا سياسة منهجية تهدف إلى الاستجابة بفعالية لتوصيات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة هذه التوصيات من خلال وضع نظام لتحليل وإعداد التقارير المزمَع تقديمها إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في أوانها.

- مواصلة وفاء فنزويلا بالتزاماتها في إطار هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستقدّم فنزويلا بحلول نهاية عام ٢٠١٩ تقريرَيْها الدوريين بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وبالمثل، بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ستقدّم جمهورية فنزويلا البوليفارية تقاريرها الدورية بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل.

- تقييم نطاق والأثر السلبي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الناجم عن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية خارج إقليم الدول التي تفرضها الدول والمؤسسات.

- إرساء عقيدة مناهضة للإمبريالية فيما يتعلق بتدخل الحكومات ومجموعات الأعمال التجارية في المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والشعوب الأصلية والمسائل البيئية بوصف هذه التدخلات أداة للتسلل إلى الدول والتعدي على سيادتها.